

هل تصب إطالة مدة «العام الدراسي» في مصلحة التعليم بمصر ام تزيد العبء على أولياء الأمور؟



الأحد 23 أغسطس 2026 09:00 م

أعلنت وزارة التربية والتعليم المصرية بدء تطبيق خريطة العام الدراسي 2026 - 2027 بزيادة أيام الدراسة إلى 183 يوماً في مدارس مصر، على أن يستفيد من القرار نحو 25 مليون طالب مع انطلاق الدراسة الحكومية والخاصة في 12 سبتمبر المقبل، وسط تساؤلات حول جدوى الإطالة وقدرتها على تحسين جودة التعليم فعلياً

ويأتي القرار في وقت تواجه فيه الأسر المصرية ضغوطاً اقتصادية متزايدة، إذ لا يرتبط طول العام الدراسي فقط بعدد أيام الحضور، بل بتكاليف المواصلات والدروس الخصوصية والاحتياجات اليومية، ما يثير مخاوف من تحول زيادة المدة إلى عبء إضافي إذا لم تصاحبها إصلاحات حقيقية داخل المدارس

وأقرت الوزارة الخريطة الزمنية الجديدة بعد عرضها على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، موضحة أن عدد أيام الدراسة ارتفع تدريجياً من 116 يوماً في عام 2023 - 2024 إلى 183 يوماً في العام المقبل، بواقع 93 يوماً للفصل الدراسي الأول و90 يوماً للفصل الثاني

وبررت الوزارة القرار بأنه يتوافق مع المعايير الدولية التي تتراوح فيها مدة الدراسة بين 185 و200 يوم، مؤكدة أن الهدف هو منح الطلاب والمعلمين وقتاً أكبر لاستكمال المناهج وتحقيق نتائج تعليمية أفضل

لكن الانتقال من زيادة عدد الأيام إلى تحسين المخرجات التعليمية يظل محل نقاش، إذ يرى منتقدون أن أزمة التعليم في مصر لا ترتبط فقط بقصر العام الدراسي، وإنما بجودة المحتوى، وكثافة الفصول، ونقص المعلمين، وانتشار الاعتماد على الدروس الخصوصية

وتشير تجارب السنوات الماضية إلى أن زيادة مدة الدراسة لا تضمن وحدها رفع مستوى التحصيل، ما لم تتغير طريقة التدريس وتتحول العملية التعليمية من التركيز على إنهاء المناهج إلى بناء مهارات الفهم والتحليل لدى الطلاب

جدوى القرار أمام تحديات التعليم

قال أستاذ علم النفس التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية بجامعة القاهرة، عاصم حجازي، إن زيادة أيام الدراسة يمكن أن تساعد في تخفيف الضغط الواقع على المعلمين والطلاب، خاصة مع ضيق الوقت الناتج عن كثافة المناهج ونظام الفترتين في بعض المدارس

وأوضح حجازي أن المشكلة الأساسية ليست في عدد الأيام فقط، بل في طبيعة ما يحدث داخل هذه الأيام، مؤكداً أن تحسين جودة التعليم يحتاج إلى تطوير المناهج وأساليب التدريس، وليس الاكتفاء بزيادة مدة وجود الطالب داخل المدرسة

وأضاف أن زيادة الفترة الزمنية قد تمنح فرصة أكبر للشرح والمراجعة، لكنها لن تحقق تحولاً نوعياً إذا ظلت العملية التعليمية قائمة على الحفظ والتلقين، دون تنمية التفكير والقدرات التطبيقية

وتكشف هذه الرؤية عن تحدٍ رئيسي أمام الوزارة، فإطالة العام الدراسي قد تمنح وقتاً إضافياً، لكنها تحتاج إلى محتوى تعليمي مناسب وإدارة فعالة لهذا الوقت حتى لا يتحول إلى ساعات حضور إضافية بلا قيمة تعليمية واضحة

كما أن تطبيق القرار يتطلب معالجة مشكلات قديمة داخل المدارس، من بينها نقص أعداد المعلمين في بعض التخصصات، وضعف الإمكانيات في عدد من المناطق، وعدم جاهزية البنية التعليمية لاستيعاب أي توسع في الجدول الدراسي

ويؤكد خبراء التعليم أن نجاح القرار سيقاس بما يكتسبه الطالب من معرفة ومهارات، وليس بمجرد تسجيل رقم أعلى في عدد أيام الدراسة السنوية

أعباء الأسر والمعلمين المتزايدة

يرى رئيس اتحاد معلمي مصر، حازم حامد، أن طريقة تنفيذ القرار ستكون العامل الأكثر تأثيراً في نتائجه، موضحاً أن زيادة أيام الدراسة قد تفرض تحديات إضافية على المعلمين إذا لم يصاحبها تنظيم واضح للمهام والأنشطة

وأشار حامد إلى أن المعلمين يواجهون بالفعل أعباء مرتبطة بالامتحانات والتصحيح والمهام الإدارية، وبالتالي فإن تمديد العام الدراسي يحتاج إلى رؤية تضمن عدم زيادة الضغط عليهم دون تحسين ظروف العمل

وتخشى أسر عديدة أن يؤدي القرار إلى ارتفاع المصروفات غير المباشرة المرتبطة بالتعليم، خاصة مع استمرار اعتماد قطاعات واسعة من الطلاب على الدروس الخصوصية خارج المدرسة

ويقول أولياء أمور إن زيادة أيام الحضور قد تؤثر أيضاً على وقت الطلاب في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية، وعلى قدرتهم على تحقيق توازن بين الدراسة والحياة اليومية

كما يطرح القرار تساؤلات حول الفارق بين زيادة وقت الدراسة وزيادة جودة التعلم، إذ قد يصبح الطالب موجوداً في المدرسة لفترة أطول دون أن يحصل بالضرورة على تعليم أفضل

وتظل قضية الدروس الخصوصية من أبرز الملفات المرتبطة بالقرار، حيث يرى منتقدون أن تمديد العام الدراسي دون معالجة هذه الظاهرة قد يعني فقط إطالة الفترة التي تتحمل فيها الأسرة تكاليف التعليم الإضافية

بين الإصلاح الحقيقي والمدة الزمنية

تؤكد الخبرة التربوية والاجتماعية داليا الحزاوي، مؤسسة ائتلاف أولياء أمور مصر، أن شكاوى الأسر خلال السنوات الماضية ركزت على ضيق الوقت اللازم لإنهاء المناهج، مشيرة إلى أن توفير أيام دراسة كافية قد يساعد المعلمين على الشرح بصورة أكثر هدوءاً

لكن الحزاوي شددت في الوقت نفسه على أن نجاح أي قرار تعليمي لا يرتبط بإصداره فقط، وإنما بقدرته على تحقيق توازن بين حق الطالب في التعليم وحقه في بيئة صحية ونفسية مناسبة

وتوضح التجربة المصرية أن إصلاح التعليم يحتاج إلى حزمة متكاملة تشمل تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، وتحسين البنية المدرسية، وتقليل الاعتماد على الحفظ، وليس الاعتماد على زيادة عدد أيام الدراسة كحل منفرد

فالطالب الذي يقضي 183 يوماً داخل مدرسة لا توفر أدوات تعليم حديثة أو بيئة مناسبة قد لا يستفيد من زيادة المدة، بينما قد يحقق طالب آخر نتائج أفضل في وقت أقل داخل نظام يعتمد على الجودة والكفاءة

وتبقى زيادة العام الدراسي خطوة إدارية قابلة للنجاح أو الفشل بحسب طريقة التنفيذ، فالمعيار الحقيقي ليس طول السنة الدراسية، وإنما ما إذا كانت المدرسة قادرة على تحويل هذه الأيام الإضافية إلى تعلم فعلي

ومع بدء العام الدراسي الجديد، تواجه وزارة التربية والتعليم اختباراً عملياً لإثبات أن القرار ليس مجرد زيادة في التقويم، بل جزء من إصلاح أوسع يعالج جذور أزمة التعليم في مصر

فالمجدد حول 183 يوماً دراسياً يعكس سؤالاً أكبر يتعلق بمستقبل المنظومة التعليمية: هل المشكلة في عدد الأيام التي يقضيها الطالب داخل المدرسة، أم في جودة التعليم الذي يحصل عليه خلال تلك الأيام؟